

باسم مكافحة الإرهاب مذبحه ترتكب في سيناء بحق البشر والشجر والحجر



الأربعاء 14 يناير 2015 12:01 م

3206 أسرة حتى الآن ضحية قرار الحكومة المصرية بتهجير جزء من سكان مدينة رفح

خطط لهدم مدينة رفح وتهجير سكانها البالغ عددهم 75042

2014 شهد مقتل 361 مصرياً في سيناء على يد الجيش المصري

واعتقال 1481 شخصاً

بدأت قوات الجيش المصري بتاريخ 09/01/2015 المرحلة الثانية من عملية هدم وإزالة المنازل في مدينة رفح لإقامة المنطقة العازلة على الحدود المصرية مع قطاع غزة، والتي يصل عرضها لنحو 500 متر تحوي نحو 1220 منزلاً يقطنها 2050 أسرة وفق تصريحات رسمية

وكان رئيس الحكومة المصرية قد أصدر قراراً بتاريخ 29/10/2014 بعزل المنطقة الحدودية لمدينة رفح في الاتجاه الشمالي الشرقي لمحافظة شمال سيناء ونص القرار الذي نُشر في الجريدة الرسمية تحت رقم 1957 لسنة 2014 على أنه " في حال امتناع أي مقيم في المنطقة عن الإخلاء بالطريق الودي، يتم الاستيلاء جبراً على ما يملكه أو يحوزه أو يضع يده عليه من عقارات أو منقولات".

وبدأ الجيش المصري وفقاً لهذا القرار بتاريخ 29/10/2014 بتهجير السكان على مساحة 500 متر تحوي 802 منزلاً يقطن بها 1156 أسرة، ليصل بذلك إجمالي مساحة المنطقة التي تعرض سكانها للتهجير على الشريط الحدودي مع قطاع غزة ألف متر تحوي 2022 منزلاً يقطن بها 3206 أسرة

وقررت الحكومة المصرية صرف مقابل مادي للأسر التي تم تهجيرها كتعويض مؤقت لتأجير سكن بديل بقيمة 500 جنيه شهرياً (60 دولار) وهو مبلغ ضئيل للغاية إضافة إلى عدم وجود مساكن بالعريش والمناطق القريبة تستوعب هذا العدد الكبير من الأسر

كما لا تشمل التعويضات التي أعلنت عنها الحكومة ما تم تجريفه من مزارع الزيتون أو المشاريع التجارية لسكان المنطقة رغم فداحة الأضرار المادية الواقعة عليهم نتيجة سلبهم مصدر رزقهم الوحيدة دون توفير أي بديل

ونقلت مصادر إعلامية عن محافظ شمال سيناء أن الجيش والحكومة المصرية يدرسان قراراً يتضمن إزالة مدينة رفح بالكامل والبالغ مساحتها وفق الموقع الرسمي لوزارة الدولة للتنمية الإدارية 633 كم2، وهي المساحة التي يقطن بها 75042 نسمة

وفي ذات السياق قال مصدر أممي مصري إن الحكومة والجيش يدرسان قراراً بإزالة جميع مزارع الزيتون في شمال سيناء والتي تصل مساحتها إلى ثلاثين ألف فدان بزعم أن تلك المساحات الشاسعة لمزارع الزيتون يستغلها الإرهابيون في استهداف قوات الجيش والشرطة

وجاء القرار الحكومي بتهجير المواطنين في الشريط الحدودي بعد خمسة أيام من عملية إرهابية بتاريخ 24/9/2014 حدثت على بعد 45 كيلو متر من المنطقة المحددة في القرار الحكومي دون أن تبدأ تحقيقات جادة للكشف عن مرتكبي تلك العملية وغيرها، فسارعت السلطات بتحصيل المسؤولية "لإرهابيين" من قطاع غزة دون أن يتوافر لدى السلطات المصرية دليل مادي واحد يؤكد تلك المزاعم، ولقد

قوبل هذا القرار بترحاب شديد من قبل سلطات الإحتلال كونه يصب بشكل مباشر في اتجاه خنق قطاع غزة وعزله عن العالم بشكل كامل

ولم يكن التهجير القسري للسكان هو أول الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها أهالي سيناء، فمُنذ الانقلاب العسكري في الثالث من يوليو 2013 ازدادت الأوضاع الإنسانية في سيناء سوءا وتعرض أهالي سيناء إلى موجات تحريض إعلامية شديدة، وجملة من الانتهاكات من قبل الجيش المصري

يومية يقوم الجيش بعمليات تؤدي إلى قتل وجرح واعتقال مواطنين يجري اتهامهم بالإرهاب أو يشتبه فيهم من قبل السلطات الأمنية التي لا تخضع لأي رقابة ولا يقدم الجيش أي دليل مادي يؤكد صحتها ولا تقوم أي جهات قضائية أو غيرها بالتحقيق فيها، كما لا يُسمح للصحافة أو المنظمات الحقوقية المستقلة بالتواجد في سيناء والقيام بأي نشاط لتقصي الحقائق حول ما يحدث

خلال العام 2014 قام الجيش المصري بقتل 361 شخصا بزعم أنهم مطلوبون أمنيا أو مشتبه بهم، كما قام باعتقال 1481 شخصا لذات السبب دون تحقيق واحد جاد أو اتهامات واضحة بأدلة مادية

وخلال عمليات الجيش الأمنية في سيناء في عام 2014 تم حرق وتجريف 30 مزرعة بمساحة ثمانية آلاف فدان خارج نطاق القرار الحكومي الأخير، كما تم قصف وتدمير 829 عشة لأهالي سيناء (منازل صغيرة يعيش فيها فقراء سيناء)، بالإضافة إلى 105 منزلا تم تدميره بالكامل، ومنذ بداية شهر يناير 2015 حتى الآن قتل 17 شخص برصاص الجيش المصري، وتعرض 67 شخصا للاعتقال

كما تعرض عشرات المواطنين السيناويين للإختفاء القسري دون أن يجلى مصيرهم حتى اللحظة، إضافة إلى بعض الأشخاص الذين تمت تصفيتهم وإطلاق الرصاص الحي عليهم بعد اعتقالهم من قبل الجيش المصري بأيام

إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا تؤكد أن أهالي سيناء محرمون تماما من حماية الدولة ولا تتوافر لهم أية سبل للانتصاف القانوني أو وقف الانتهاكات بحقهم في ظل استتار الأجهزة الأمنية خلف مبرر محاربة الإرهاب

وتؤكد المنظمة أن سياسة التهجير القسري التي اعتمدها الحكومة المصرية تؤدي إلى تعميق معاناة سكان سيناء الذين تعرضوا للتهميش على مدار عقود وازدادت أوضاعهم سوءا بعد الثالث من يوليو 2013.

إن هذه القرارات التي تصر السلطات المصرية على المضي قدما بها دون أي اعتبار للقوانين الدولية، وتصدير الحول الأمنية والعسكرية دون الحول السياسية والاجتماعية في مجتمع ذو طابع قبلي كالمجتمع السيناوي تساعد على تأجيج الغضب ويزكي روح الانتقام مما يساهم بشكل مباشر إلى تهينة مناخ التطرف

إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا تؤكد أن السلطات المصرية تنتهك البنود الأساسية في القانون الدولي التي تحمي حقوق الفرد في كافة الظروف، مثل حق الفرد في الحياة والسلامة الجسدية والنفسية وحقه في عدم تجريدته من ملكيته بشكل تعسفي، وحقه في سكن مناسب وحق الفرد في حرية اختيار مكان الإقامة، وحقه في الحماية المتساوية أمام القانون دون تمييز

إن ما تمارسه السلطات المصرية من تهجير قسري للمواطنين في سيناء يرقى إلى مستوى جريمة حرب وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 التي حظرت هدم منازل المدنيين والنقل القسري الجماعي أو الفردي للأشخاص أو نفيهم من مناطق سكنهم إلى أماكن أخرى

وتؤكد المنظمة على أن النظام المصري قد يقبل على خطوات أكثر هجمية في الفترة المقبلة مع التصريحات التي تتحدث عن تهجير كامل سكان مدينة رفح والبالغ عددهم 75042 نسمة، وتجريف ثلاثين ألف فدان من مزارع الزيتون في سيناء في ظل حالة الشلل التي أصابت المجتمع الدولي وتغليب المصالح الضيقة على احترام القانون وقواعد حقوق الإنسان

إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا تكرر الدعوة للأمين العام للأمم المتحدة لإرسال بعثة تقصي حقائق للتحقيق في العمليات الإرهابية التي ترتكب في سيناء والوقوف على الجرائم التي يرتكبها النظام المصري بحق السكان الأمنيين والعمل الفوري على وقف خطة التهجير التي تنتهجها الحكومة بحق السكان

المصدر: المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا